

إباحة المحظور في فقه الضرورة الاسلامي في العبادات

باب (الطهارة و الصلاة)

وفق قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

رسالة تكميلية

مقدمة لاستيفاء بعض الشروط للحصول

على درجة الماجستير في الدراسات الاسلامية

تخصص دراسات إسلامية



إعداد

محمد عامر سالم الحاج

رقم القيد: F42916337

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الاسلامية الحكومية

سورابايا

العام الجامعي: ٢٠١٧-٢٠١٨ م

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه, وبياناتي كالاتي:

الاسم : محمد عامر سالم الحاج

رقم القيد : F42916337

المرحلة : ماجستير

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية
سورابايا - إندونيسيا.

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضيع
منقولة عزوتها إلى مصادرها.

وقد حرر هذا الإقرار بناء على رغبتني الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا 23 ديسمبر 2017

الطالب المقر



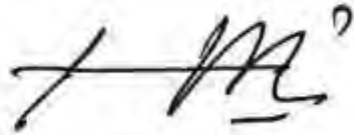
محمد عامر سالم الحاج

الموافقة من طرف المشرف

تمت الموافقة من طرف المشرف على هذه الرسالة التي قدمها الطالب:

محمد عامر سالم الحاج في سورابايا ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧.

المشرف



الدكتور حسين عزيز

اعتماد لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الرسالة المقدمة من الطالب: محمد عامر سالم الحاج

في ٢٠ فبراير ٢٠١٨ أمام لجنة المناقشة التي تتكون من :

١. الاستاذ الدكتور برهان جمال الدين (رئيساً و مناقشاً)
٢. الاستاذ الدكتور صنهاجي صالح (مناقشاً)
٣. الاستاذ الدكتور حسين عزيز (مشرفاً و مناقشاً)

سورابايا ٢٨ فبراير ٢٠١٨

مدير الكلية



الاستاذ الدكتور حسين عزيز



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : MOHAMED AAMER
NIM : F42916337
Fakultas/Jurusan : Magister Dirosah Islamiyah
E-mail address : medo1987medoan@gmail.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

☐ Skripsi ☒ Tesis ☐ Desertasi ☐ Lain-lain (.....)
yang berjudul :

بَابُ (الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ) وَفَقَّ قَاعِدَةُ الْفُرُوقِ
فِي الْفُرُوقِ
نَتِيجُ الْمَطْهُورَاتِ

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara **fulltext** untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya,

Penulis

(MOHAMED AAMER)
nama terang dan tanda tangan

المبحث الثاني:- الحكمة من مشروعية الطهارة وأقسامها.....	٢٨
الفصل الثالث:- أحكام الصلاة.....	٣١
المبحث الأول:- تعريف الصلاة وحكمها.....	٣١
المبحث الثاني:- الحكمة من مشروعية الصلاة وحكم تاركها.....	٣٣
المبحث الثالث: شروط الصلاة و أركانها.....	٣٦
المبحث الرابع:- سنن الصلاة و مندوباتها.....	٣٨
المبحث الاول: مفهوم قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" وأدلتها وأهميتها في الفقه الإسلامي.....	٤٢
المبحث الثاني: علاقة قاعدة "الضرورات التي تبيح المحظورات" بالقواعد الكلية الكبرى.....	٤٩
الباب الثالث : نتائج الدراسة ومناقشتها.....	٥٦
المبحث الاول: الشروط والضوابط والاحكام التي تحكم قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات".....	٥٦
المبحث الثاني:- تطبيقات القاعدة في باب الطهارة.....	٦٣
المبحث الثالث:- تطبيقات القاعدة على باب الصلاة.....	٨٦
الباب الرابع:- الخاتمة.....	١٠١
أولاً:- النتائج.....	١٠١
ثانياً:- التوصيات.....	١٠٢
المصادر والمراجع.....	١٠٣

ب. مشكلة البحث

١- كثرت الفتاوى التي تستند على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" دون عرض هذه الفتاوى على ضوابط القاعدة بالشكل الصحيح.

٣- اختلاف حكم الضرورة من مكان إلى آخر لاختلاف الامكنة والاحوال التي تواجه المكلفين.

أ- الشروط والضوابط التي تحكم قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

ت- تطبيق قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" على باب الصلاة

لكل بحث أسئلة يراد بها الإجابة، وأسئلة هدا البحث ما يلي:

- ## ح. أهداف البحث

لكل بحث أهداف وأهداف هذا البحث ما يلي:

- ### خ. أهمية البحث

- [illegible]

استهدفت هذه الدراسة بيان قاعدة الضرورة تبيح المحظورات وتطبيقها في المجال الطبي
ابتدأت الدراسة بمفهوم الضرر وأدلتها من القرآن والحديث، ثم بيان معنى المحظورات و
ضوابط الضرورة الشرعية. ثم بيان معنى الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة ومن ثم قام
الباحث بتطبيقات تلك القاعدة في قضايا الطبية المعاصرة.

٢. رفع الحرج في الشريعة الإسلامي -دراسة أصولية تأصيلية- تأليف الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب . وأصله أنه رسالة مقدمة إلى جامعة الأزهر. وموضوع هذا الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه في رفع الحرج، وإنما أشار المؤلف إلى هذه القاعدة في ص ٤٤٠-٤٤١ واعتبرها ضابطاً من ضوابط الضرورة، حيث لا يجوز رفعها إلا بقدر تندفع به.

حيث تعرض الباحث في هذه الدراسة إلى أحكام المريض في باب الطهارة حيث تناول بعض المسائل منها المسح على الجبيرة والتيمم، وكذلك طهارة المعذورين كالاستحاضة والسلس والقيء والرعاف.

يحتوي هذا الباب على أربعة فصول حيث يناقش الفصل الأول مفهوم إباحة المحظور للضرورة في الفقه الإسلامي ويشمل أربعة مباحث هي: تحديد المقصود بالإباحة

الشيء، أي: أطلقه له. وقال الطوفي في ' شرحه ' : " هو مشتق من الإباحة، وهي: الإظهار، وقيل: من باحة الدار، وهي: ساحتها، وفيه معنى السعة وانتفاء العائق"^٩.

الإباحة في الاصطلاح: تطلق الإباحة عند الفقهاء على معانٍ عديدة:

معنى التخيير الشرعي: الخطاب الشرعي بالتخيير بين الفعل وتركه وتساويهما لدى الشرع كإباحة طعام أهل الكتاب ، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^{١٠}. وتسمّى الإباحة بالمعنى الأخصّ حيث تكون بهذا المعنى أحد الأحكام التكليفية الخمسة، وهي: "الوجوب ، الاستحباب ، الإباحة، الكراهة، الحرمة". قال الشهيد الأول : «والمباح ما خلا عن وجه رجحان بالمعنى الأخصّ». وقال الشهيد الثاني في شرحها: « والمباح ما خلا عن وجه رجحان من الطرفين بأن لا يكون راجحاً ولا مرجوحاً لتتحقّق الإباحة بالمعنى الأخصّ»^{١١}.

ثانياً: الضرورة: تعريف الضرورة لغة واصطلاحاً

الضرورة في اللغة^{١٢}: يمكن إيضاح معنى الضرورة في اللغة في أربع نقاط:

١. أن أصل مادة (ضر) خلاف النفع.
٢. أن الضرورة تأتي بمعنى المشقة.
٣. أن الضرورة تأتي بمعنى الحاجة .
٤. أن الضرورة تأتي بمعنى :الحاجة والشدة لا مدفع لها.

⁹ أبو العنذر محمدين محمدين صفي بن عبد اللطيف قال من أوتي المتنصر من شرح متنصر الأصول من علم الأصول، لمصر الكتاب الشيء (28).

١٠ - سورة المائد، الآية ٥.

١١- أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي، الروضة الندية شرح الدرر البهية، (دار المعرفة) ج ٣، ص: ٢٢٠.

١٢-المصباح المنير: ٣٦٠

قال الزركشي : "الحاجة: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكل لم يهلك غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح المحرم"^{٢٣}.

٢- الضرورة تتعلق بالاستفادة من الحرام لذاته أما الحاجة فمن الحرام لغيره.
قال العثيمين رحمه الله : الضرورة: ما تفوت به النفس أو أحد أعضائها.
والحاجة: ما يفوت به الكمال.

وجود الضرورة يبيح المحرمات تحريم مقاصد، و مثاله أكل الميتة لمن خشي الهلاك.

ووجود الحاجة يُبيح المحرمات تحريم وسائل، كإباحة النظر إلى المرأة في البيع والشراء عند من أجاز ذلك. وكلاهما يُقدّر بقدره^{٢٤}.

٣- باعث الضرورة الإلجاء ، و باعث الحاجة التيسير ، ومعنى ذلك أن الكل في الحاجة مخير بين التلبس بالحاجة أو عدم التلبس بها ، في حين أنه في الضرورة لا خيار له ، ومن ذلك نصاً لابن تيمية رحمه الله حين يقول : " وكل ما جوز للحاجة لا للضرورة كتخلي النساء بالذهب والحريز ، فإنما أبيح لكمال الانتفاع لا لأجل الضرورة التي تبيح الميتة ونحوها ، وإنما الحاجة في هذا إلى تكميل الانتفاع ، فإن المنفعة الناقصة يحصل معها عوز يدعوها إلى كمالها ، فهذه هي الحاجة في مثل هذا ، وأما الضرورة التي يحصل بعدمها

[illegible]

تضع تشريعاتها وخططها فإنها تحدد الأولويات لما يجب عمله من المصالح، والأولويات لما يجب تركه من المفساد . وهذه الأولويات لا يمكن تحديدها إلا من خلال فقه الموازنات الذي يستبين به تفاوت المصالح وتفاوت المفساد وكيف ترتب المصالح والمفساد بناءً على ما بينها من تفاوت . ٣٤

والحاجة الى فقه الموازنات كبيرة جداً في كل نواحي الحياة -اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وغيرها- خصوصاً في هذا العصر الذي تداخلت فيه الأمور وتعددت فيه القضايا وأحاط بها الكثير من الملابس التي لا يمكن علاجها إلا من خلال هذا الفقه "وإذا غاب عنا فقه الموازنات فقد سدّدنا على أنفسنا كثيراً من أبواب السعة والرحمة و اتخذنا فلسفة الرفض أساساً لكل تعامل، والانغلاق على الذات تكأة للفرار من مواجهة المشكلات والافتحام على الخصم في عقر داره. وسيكون أسهل شيء علينا أن نقول : (لا) أو (حرام) في كل أمر يحتاج إلى إعمال فكر واجتهاد. أما في ضوء فقه الموازنات فسنجد هناك سبيلاً للمقارنة بين وضع ووضع، والمفاضلة بين حال وحال، والموازنة بين المكاسب والخسائر على المدى القصير وعلى المدى الطويل، وعلى المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي، ونختار بعد ذلك ما نراه أدنى لجلب المصلحة ودرء المفسدة"^{٣٥}

المطلب الثاني:- الترجيح

الفرع الأول:- معنى الترجيح لغةً و اصطلاحاً.

الترجيح في اللغة: مصدر رجح، ويطلق مجازاً على اعتقاد الرجحان، يقال رجح الشيء يرجح ورجح رجوحاً من باب قعد، والاسم الرجحان إذا زاد وزنه، ويستعمل متعدياً

^{٣٤} - فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص ٢٤

٣٥- يوسف القرضاوى، أولويات الحركة الإسلامية، ص ٣٢

أيضاً فيقال رجحته، ورجح الميزان يرجح ويرجح إذا ثقلت كفته بالموزون، وترجح الرأي عنده غلب على غيره.^{٣٦}

الترجيح اصطلاحاً: عرف الترجيح اصطلاحاً بعدة تعاريف منها تعريف صاحب كشف الاسرار بأنه "إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة"^{٣٧}

عرفه الآمدي بأنه: "اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخرة"^{٣٨}.

الفرع الثاني:- شروط الترجيح

ومن شروط الترجيح التي ذكرها العلماء هي أن تكون الأدلة قابلة للتفاوت، وكذلك يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد الوقت والمحل والجهة، وأن يتساوى الدليلان المتعارضان في الثبوت، وأن يساويا في القوة، وعليه فلا تعارض بين المتواتر بل يقدم المتواتر بالاتفاق، وأن يكون الترجيح بي الأدلة.^{٣٩}

الفرع الثالث:- موقف العلماء من العمل بالراجح

اختلف الاصوليون في العمل بالراجح على مذهبين.

^{٣٦} بطرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، (مكتبة لبنان) ٧٥٤-٧٥٥، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح (بيروت - صيدا- المكتبة العصرية - الدار النموذجية) ٢٣٤، محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ١٥٨٦ - (بيروت - دار صادر)

^{٣٧} - عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، كشف الاسرار، (دار الكتاب الإسلامي) ٧٨/٤

^{٣٨} - أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، الإحكام للآمدي، (بيروت- لبنان، المكتب الإسلامي) ٢٥٦/٣

^{٣٩} - محمد إبراهيم محمد الحفناوي، التعارض والترجيح عند الاصوليين، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع) ص

ومعنى الطهور في الحديث، أي الطهور من الذنوب، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- يدعو بأن يكون هذا المرض سبباً في تطهيره من الذنوب^{٥٦}.

عرفها الشيخ الدردير رحمه الله بقوله: (الطهارة صفة حكمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث)^{٥٧}.

الطهارة واجبة وأدلة وجوبها ما يلي

٥٣ - سورة التوبة الآية ١٠٣

٥٤ - سورة الاحزاب الآية ٣٣

٥٥ - البخاري: الجامع الصحيح كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الاسلام ١٣٢٤/٣

^{٥٦} - سعد سطحي، فقه الطهارة والصلاة في المذهب المالكي، (دار ابن حزم) ص ١٠.

٥٧ - الدردير الشرح الصغير ٥/١

٥٨ - سورة المائدة الآية ٦

٥٩ - سورة المدثر الآية ٤

ثانياً: من السنة - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم- "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة غُلُولٌ"^{٦١} "الطهور شطر الإيمان"^{٦٢} "لا يقبل الله صلاة من أحد حتى يتوضأ"^{٦٣}.

المبحث الثاني:- الحكمة من مشروعية الطهارة وأقسامها

المطلب الأول: الحكمة من الطهارة

للطهارة حكم متعددة شرعت من أجلها منها:

١- الطهارة وسيلة لمناجاة الله تعالى

قال الإمام ابن يزيد القيرواني رحمه الله: (والمصلي يناجي ربه فعليه أن يتأهب لذلك بالضوء أو بالطهر إن وجب عليه الطهر ويكون ذلك بماء غير مشوب بنحاسة)^{٦٤}.

٢- الطهارة وسيلة لتكفير الذنوب

فعن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال من توضأ فمضمض واستنشق خرجت خطايا من فيه و أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت خطايا من وجهه حتى تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت خطايا من يديه، فإذا غسل رجليه خرجت خطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة"٦٥.

٣- الطهارة وسيلة لتنظيف الإنسان حسيًّا ومعنويًّا

٦٠ - سورة البقرة الآية ٢٢٢

٦١ - رواه مسلم كتاب الطهارة باب وجوب الطهارة ٢٠٤/١

٦٢ - رواه مسلم كتاب الطهارة باب الوضوء ٢٠٤/١

٦٣ - رواه البخاري كتاب الوضوء ١/٦٣

٦٤ - الم مسألة ٢٧

٦٥ - رواه ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهارة ١٠٣/١

٣- ستر العورة^{١٠٦}

٤- استقبال القبلة^{١٧}: وهو توجه المصلي نحو بيت الله الحرام لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ

حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا

اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾. وقوله -عليه السلام- "إذا قمت إلى الصلاة

فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر^{١٠٩}.

المطلب الثاني: أركان الصلاة

أركان الصلاة هي: النية و تكبيرة الإحرام و القيام لتكبيرة الإحرام و قراءة الفاتحة و القيام

لقراءة الفاتحة و الركوع والرفع من الركوع و السجود و الجلوس بين السجدين و السلام

و الجلوس للسلام والطمأنينة والاعتدال و الترتيب بين الفرائض.

المبحث الرابع:- سنن الصلاة و مندوباتها^{١١٠}.

المطلب الأول: سنن الصلاة

سنن الصلاة عند المالكية هي :

١- قراءة سورة بعد سورة الفاتحة ، في الركعة الأولى والثانية،

٢- القيام لقراءة الزائدة بعد الفاتحة .

٣- الجهر في صلاة الصبح والجمعة والركعة الاولى من المغرب والعشاء وأقل جهر

بالنسبة للرجل أن يسمع من يليه. وبالنسبة للمرأة أن تسمع نفسها أما بالنسبة

لِلنَوَافِلِ فَيَسْتَحِبُّ الْجَهْرَ فِي اللَّيْلِ وَمِنْهَا الْإِسْرَارُ فِي النَّهَارِ.

١٠٦ - مواهب الجليل ١، مرجع سابق ٣٩٨/

١٠٧ - نفس المرجع ١/٥٠٧-٥١٤

١٠٨ - سورة البقرة الآية ١٤٩

١٠٩ - رواه البخاري، كتاب الاستئذان ٢٣٠٧/٥

١١٠ - فقه الطهارة والصلاة في المذهب المالكي، مرجع سابق ص ٦٤ الى ٦٨

ويضع الفقهاء للعمل بهذه القاعدة شرطاً، أنهم اشترطوا عدم نقصان الضرورة في نظر الشرع عن المحظور الذي اقتضت إباحته، وهو ما ذهب إليه السيوطي وابن نجيم والزرقا وغيرهم، كما لو دفن الميت بلا تكفين فلا ينبش منه؛ لأن مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه، الذي قام التراب بالستر مقامه. ويرى الشيخ أحمد الزرقا أن هذه القاعدة من فروع قاعدتي "إذا ضاق الأمر اتسع"، و"لا ضرار ولا ضرار"^{١٢٨}.

[illegible]

هذه القاعدة تعدّ من القواعد الكبرى التي يعتمد عليها الفقهاء في تقرير الأحكام الشرعية للحوادث والمسائل المستجدة، وأغلب كتب القواعد الفقهية عبرت عنها بقول: "الضرر يزال"^{١٥٦}، وعبر عنها الأستاذ الزرقا^{١٥٧} بـ "لا ضرر ولا ضرار" وهو ما جعله الآخرون أصلاً لها. وهذه القاعدة كما يقول الأستاذ الزرقا: "من أركان الشريعة، وتشهد لها نصوص كثيرة في الكتاب والسنة. كما أنها سند لمبدأ الاستصلاح في جلب المصالح ودرء المفاسد، وهي أساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه في التعويض المالي والعقوبة، وهي أيضاً سند لمبدأ الاستصلاح في جلب المصالح ودرء المفاسد: وقد اعتمد عليها الفقهاء في تقرير الأحكام الشرعية للحوادث والنوازل.^{١٥٨}

ونص هذه القاعدة ينفي الضرر، فيوجب منعه مطلقاً، ويشمل أيضاً دفع الضرر قبل وقوعه، بطرق الوقاية الممكنة، كما يشمل أيضاً رفعه بعد وقوعه بما يمكن من التدابير التي تزيل آثاره وتمنع تكراره، ومن ثم إنزال العقوبات المشروعة بالمجرمين لا ينافي هذه القاعدة، وإن ترتب عليها ضرر بهم؛ لأن فيهم عدلاً ودفعاً لضرر أعم وأعظم.

العربي)، : ٦٥١. باب: القضاء في المرفق، رقم: (٢٢)

فالعرف والعادة حظيا بنصيب وافر في تغيير الأحكام حسب تغيرها وبتركز عليها كثير من الأحكام والفروع الفقهية، ولهما شواهد كثيرة من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة منها: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^{١٦٣}. فقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ يقرر لنا الضابط الذي يلجأ إليه في تحديد مقدار الطعام وتوفير الكسوة في جميع الأحكام المتعلقة بالكفارات

١٦٣ - سورة المائدة: الآية ٨٩

الباب الثالث : نتائج الدراسة ومناقشها

المبحث الاول: الشروط والضوابط والاحكام التي تحكم قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" :

ويقصد بالشروط والضوابط والأحكام أن الترخيص بارتكاب المحرم مقيد وليس على إطلاقه لكي لا يستخدم ستاراً لارتكاب المحرمات أو التهرب من الالتزام بأحكام الشريعة ولهذا بين الفقهاء والعلماء هذه القواعد والضوابط، فليس كل حالة تطرأ على المكلف تكون ضرورة تبيح له فعل المحظور، وإنما للضرورة ضوابط يجب توافرها؛ حتى تكون سبباً لإباحة المحظور، ومن أجل أن توضع قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" في مسارها الصحيح، وضع الفقهاء ضوابط يجب توافرها؛ حتى يتحقق الأثر الشرعي للقاعدة وهو إباحة المحظور للمكلف، وهذه الضوابط تتخلص في خمسة ضوابط، وهي كما يلي :

الضابط الأول: أن تكون الضرورة متحققة بالفعل.

وبناء على ذلك فإن معنى هذا الضابط أن يتيقن المكلف بأنه إذا لم يرتكب هذا الحرم سوف يؤدي به إلى الموت أو الضرر الذي سيقع بأحد الضرورات الخمس أو يغلب على طنه ظناً غالباً على وقوع الضرورة الملحّة ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (٩٧) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (٩٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا﴾^{١٧١} الذي فرق بين الضرورة

١٧١ - سورة النساء الآية ٩٧-٩٩

وفي هذا الضابط يجب أن تكون الضرورة حقيقية وواقعية، بأن يتيقن المكلف، أو يغلب على ظنه أنه إذا لم يرتكب المحذور، فسيلحقه ضرر مؤدي إلى الهلاك، فلا بد من تقدير وقوع الضرر من القطع والجزم بذلك، أو على الأقل حصول الظن الغالب.

ولهذا يخلص الباحث من ذلك أن هذا الضابط يقيد ارتكاب المحرم باليقين بوقوع الضرر أو أن علاماته و اماراته واضحة و من خلال هذا الضابط لا يمكن استخدام هذه القاعدة بالشك الذي يؤدي إلى التساهل وربما يؤدي إلى استخدامها كوسيلة لارتكاب المحرمات.

الضابط الثاني: أن تكون الضرورة ملجئة.

يعني أن تتحقق فيها الاضطرار، بحيث يُخشى منها تلف النفس، أو الأعضاء، أو أحد الضرورات الخمس الواجب الحفاظ عليها ورعايتها، وهي "الدين، النفس، العرض،

١٧٢ - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية)

١٧٣- الأشباه والنظائر، للسيوطي، مرجع سابق، ص ١٧. زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم، الأشباه والنظائر، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية) ص ٦٦.

١٧٤- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (بيروت- دار الجبل- ١٩٧٣) تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ج ٣ ص ٢٧٩.

والسبب في ذلك أن الضرورة بدل الأصل التعذر، فإذا زال العذر، أمكن العمل بالأصل، ولا يجوز العمل بالخلف والبدل في وقت واحد؛ لأنه لا يجمع بين البدل والمبدل منه.

وبناءً على ذلك يستخلص الباحث من أن هذا الضابط يضبط الحد والوقت لارتكاب المحرم، فالحد هو القدر اللازم لدفع الضرر فقط، أما الوقت هو مدة بقاء العذر بحيث يتم تركه فوراً حال زوال الاضطراب المؤدي إلى الهلاك أو الاضرار بأحد الضرورات والخمس وهي " الدين، النفس، النسل، العقل، المال "

الضابط الرابع: تعذر دفع الضرر بوسيلة أخرى غير فعل المحذور.

ويقصد بذلك أن المكلف لم يبق لديه من الخيارات سوى ارتكاب المحرم ولا يوجد أمامه أي وسيلة أخرى مباحة لدفع الضرورة عن نفسه ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعِيرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^{١٧٧}.

ويتحقق ذلك بأن ارتكاب المحذور وسيلةً لدفع الضرر، بحيث لا يستطيع المكلف دفع الضرر إلا بارتكاب المحذور، ومتى استطاع أن يزيل الضرر بوسيلة أخرى مباحة امتنع عليه ارتكاب المحذور.

١٧٧ - سورة البقرة الآية ١٣٧

قال ابن رجب: (إذا اجتمع للمضطر محرمان، كل منهما لا يباح بدون الضرورة وجب تقديم أخفهما مفسدة وأقلهما ضرراً؛ لأن الزيادة لا ضرورة إليها فلا يباح)^{١٨٠}

هذا الضابط معنى قاعدة فقهية من القواعد المكملة لقاعدة: "الضرر يزال" وهي قاعدة: "الضرر لا يزال بالضرر"^{١٨١} فالضرر يجب إزالته لكن لا يزال بضرر مماثل، ولا بضرر أكبر منه، وإنما يزال الضرر بضرر أدنى منه فقط. وهذا يجعل قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقاعدة تعارض المفاصد بعضها مع بعض، والموازنة بينهما؛ من أجل إزالة المفسدة من غير أن يترتب على إزالتها مفسدة أعظم منها، أو مساوية لها، تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً؛ لأنه عند إزالة الضرر بالضرر الأكبر أو المساوي لا يقال: إن الضرر قد زال؛ لأنه مازال باقياً^{١٨٢}. ولهذا قيد الفقهاء^{١٨٣} قاعدة: "الضرورات تبيح المحظورات" بقيد مهم، وهو: بشرط عدم نقصان الضرورة عن المحذور؛ ليخرج مالهو كان الميت نبياً، فإنه لا يحل أكله للمضطر^{١٨٤}؛ لأن حرمة أعظم في نظر الشرع من حاجة المضطر^{١٨٥}. وكذلك في حالات الإكراه على الزنا والقتل لا يباح واحد منها بالإكراه؛ لأن المفسدة فيها مساوية أو أزيد من الضرورة.

ويخلص الباحث من أن هذا الضابط يضبط القاعدة، حيث يلزم المكلف بالنظر إلى درجة الضرورة وقياسها على الضرر القائم، بحيث لا تكون الضرورة مساوية ولا أكثر ضرراً، وإنما يجب أن تكون بضرر أخف، لأن إزالة الضرر بضرر مثله لا يعد إزالة، وإنما

^{١٨٠} - زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن القواعد لابن رجب، (دار الكتب العلمية): ٢٤٦.

^{١٨١} - عبد الله بن عبد العزيز العجلان. القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي، (الرياض - مكتبة الملك فهد الوطنية) ص ٨٩.

^{١٨٢} - أحمد محمد الحصري، القواعد الكلية للفقه الإسلامي، (القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية) ص ٣٠٠.

القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للعجلان، مرجع سابق، ص ٨٩.

^{١٨٣} - الأشباه والنظائر للسيوطي، مرجع سابق ص ١٧٢ - الأشباه والنظائر لابن نجيم، مرجع سابق ص ١٠٦.

^{١٨٤} - محمد صدقي بن أحمد بن محمد، مؤسوعة القواعد الفقهية، (مكتبة التوبة، دار ابن حزم) ص ٢٦٣.

^{١٨٥} - الأشباه والنظائر للسيوطي، مرجع سابق، ص ١٧٢.

المبحث الثاني:- تطبيقات القاعدة في باب الطهارة.

وفي هذا المبحث يعرض الباحث بعض المسائل المتعلقة بباب الطهارة على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" وعرضها على الأحكام والضوابط التي تحكم هذه القاعدة للوصول إلى حكم هذه القاعدة على المسألة المعروضة.

المسألة الاولى: من به حدث دائم معفو عنه للضرورة

الدليل على وجوب الطهارة من الحدث واقوال العلماء فيه

دلّ على وجوب الطهارة من الحدث في الكتاب والسنة والإجماع :

أدلة وجوب الطهارة من الحدث في الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْعَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ

أدلة وجوب الطهارة من الحدث في السنة: عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ" ^{١٨٧}.

أدلة وجوب الطهارة من الحدث في الإجماع: فقد أجمع العلماء على أنّ الصلاة لا تُجزئ إلا بطهارة^{١٨٨}.

أقوال العلماء في هذه مسألة "من به حدث دائم معفو عنه للضرورة"

١٨٦ - سورة المائدة، آية: ٦.

^{١٨٧} - رواه لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، في سنن الترمذي، عن ابن عمر، الصفحة أو الرقم: ٥١ / ١.

^{١٨٨} - أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإجماع، (دار المسلم للنشر والتوزيع)، ص ٢٩.

أولاً الحنفية قالوا: - يجب على صاحب الحدث الدائم أن يتوضأ لوقت كل صلاة، ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوؤه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت. وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر. كخروج ريح . أو سيلان دم من موضع آخر، وغير ذلك.

ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة، فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد، ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض، لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً، وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة، بل هو وقت مهمل، فله أن يصلي بوضوء العيد ما يشاء، إلى أن يخرج وقت الظهر، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه، لخروج وقت المفروضة، أما إن توضأ قبل طلوع الشمس، فإن وضوءه ينتقض بطلوعها، لخروج وقت المفروضة، ويجب على المعذور أن يدفع عذره ، أو يقلله بما يستطيع من غير ضرر، بل عليه أن يعالجه بما يستطيع. هذا، وإن كان العصب ونحوه - كالحفاضة للمستحاضة - يدفع السيلان أو يقلله وجب عليه فعله، وإن كانت الصلاة من قيام يترتب عليها تقاطر البول أو نزول الدم، فإن المريض يصلي وهو قاعد، وإذا كان الركوع أو السجود يوجهه فإنه لا يركع، ولا يسجد بل يصلي بالإيماء

وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها، أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها، فإنه يجب عليه غسله.^{١٨٩}

^{١٨٩} - عبد الرحمان الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، (لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية)، ج-١، ص-

الأول: أن لا يلزمه أغلب أوقات الصلاة، أو نصفها على الأقل؛ فإذا جاءه سلس بول في الصباح مثلاً، ثم انقطع بعد ساعتين، فإنه لا يكون معذوراً، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله، ويتوضأ لصلاة الظهر.

الثاني: أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا يستطيع ضبطها، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها، فإن عليه أن لا يتوضأ فيها.

الثالث: أن لا يقدر المريض على رفع مرضه بدواء، أو تزويج، أو نحو ذلك فإن قدر، ولم يفعل، لا يكون معذوراً، ويأثم بترك التداوي، فإذا شرع في التداوي اغتفرت له أيام التداوي.^{١٩١}

رابعاً الشافعية قالوا: - ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج، ويعصبه فإذا فعل ذلك ثم توضأ. ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء. إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط. وهي

الاول: أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه.

الثاني: أن يوالي بين الاستنجاء والتحفظ السابق. وبين التحفظ والوضوء .

الثالث: أن يوالي بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض .

الرابع: أن يوالي بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه، شرع في الصلاة مباشرة، بحيث لو باشر عمل أخ بطل وضوءه، على أنه يغتفر له الفصل بالأعمال التي تتعلق بالصلاة، كالذهاب الى المسجد، فإنه جائز، ولا يضره المشي إلى المسجد.

^{١٩١} - عبد الرحمان الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، (لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية)، ج-١، ص-

في تطبيق هذا العذر على هذه القاعدة، يجب أن يقدر هذا العذر بقدر معين، أي أنه يجب عليه الوضوء لكل فرض، فلا يصلي بالوضوء الواحد أكثر من فرض، وله أن يصلي من النوافل ما يشاء.

٤- تعذر دفع الضرر بوسيلة أخرى غير فعل المخطور.

هنا نجد صاحب هذا الحدث الدائم، إن تعذر عليه دفع الضرر بوسيلة أخرى، كغسل
المحل وعصبيه بخرقه ونحوها ما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع، أو دفعه بدواء أو
تزويج أو نحو ذلك، فإن قدر ولم يفعل لم يكن معذوراً، فإن تعذر عليه دفع الضرر
بهذه الوسائل جاز له الصلاة بهذا الحدث.

ويخلص الباحث هنا، بأنه يجوز للمكلف صاحب الحدث الدائم، الذي يصعب عليه التحرز منه، الصلاة بهذا الحدث. ولكن يجب أن يكون لهذا الحدث ضابط، وهو أن يتوضأ لكل فرض، فلا يصلي به إلا فرضاً واحداً، وله أن يصلي من النوافل ما يشاء، وهذا هو قول الحنفية وغيرهم من أهل العلم.

المسألة الثانية:- استخدام جلد الخنزير في الترقيع الجلدي

الترقيع الجلدي يتم من خلال أخذ قطعة من جلد حيوان، وغالباً من جلد الخنازير؛ لأن جلود الخنازير تتصف بعدم تشكل الأوعية الدموية فيها، ويكون رفض الجسم لمثل هذا النوع من الجلود متأخراً نوعاً، وبعد الترقيع يعطي الطبيب للمريض مثبطات المناعة، حتى يمنع بذلك رفض الجسم لهذا الرقعة الجديدة مدة معينة^{١٩٣}.

الدليل على نجاسة الخنزير

١٩٣ - محمد علي البار، زرع الجلد ومعالجة الحروق، ص ٧٧. أيضاً محمد أيمن الصافي، غرس الاعضاء في جسم

الأنسان مشاكله الاجتماعية وقضاياه الفقهية، ص ١٢٨

المسألة الرابعة: - قراءة الحائض للقرآن لضرورة الدراسة ونحوها.

الدليل على عدم مس الحائض للمصحف

الدليل من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ. فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ. لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ٢١٤.

أما من السنة فَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنه -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَهُ وَإِلَيَّا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ» ٢١٠.

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ »^{٢١٦}.

عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: كان في كتاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر بن حزم: « لا يمسُّ القرآن إلا على طهر »^{٢١٧}.

أقوال الفقهاء في مس المصحف للجنب

أولاً:- يرى جمهور العلماء سلفاً و خلفاً من الشافعية والحنفية والحنابلة وبعض المالكية عدم جواز قراءة الحائض للقرآن ومن أقوالهم:

٢١٤ - سورة الواقعة: ٧٧-٧٩.

٢١٥ - أخرجه الحاكم في المستدرک "٤٨٥/٣": کتاب معرفة الصحابة: مناقب حکیم بن حزام، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم یخرجاه، ووافقه الذهبي، والدارقطني في " السنن " " ١٢٢/١ ": کتاب الطهارة: باب في نمی المحدث عن مس القرآن، حديث "٦".

٢١٦ - رواه مالك في الموطأ ١ / ١٩٩ في القرآن، باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن مرسلًا، والدارقطني في مسنده ١ / ١٢١.

^{٢١٧} - رواه عبد الرزاق في مصنفه ٣٤١/١، ومالك في الموطأ ٣٤٣/١، وأبو داود في المصاحف ص ٢١٢، والدارمي في سننه ١٦١/٢، والحاكم في مستدركه ٣٩٧/١.

قالوا : والحاج يقرأ القرآن ، وقد أباح لها الرسول صلى الله عليه وسلم أن تفعل ما يفعله الحاج ، ولم يستثن غير الطواف بالبيت فكانت قراءة القرآن داخلة في العمومات

٢٣٦١١

عرض المسألة على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

هنا نلاحظ أن هذه الضرورة متحققة و واقعة على نحو لا يغلب على المكلف الظن بأن ارتكاب هذا المحذور سيؤدي إلى ضرر وهو النسيان لأنه عادةً فترة الحيض من خمسة إلى سبعة أيام وفي في هذه المدة القصيرة لا يغلب الظن بأن الحائض سوف تنسى القرآن، ولكنها قد تكون متحققة بالفعل في التدريس لأنه في بعض الأحيان دفع الأجر بحسب أيام التدريس، فيؤدي ذلك إلى ضرر بخصم جزء كبير من الأجر، فبذلك تكون الضرورة متحققة بالفعل، وهي الحفاظ على أحد الضرورات الخمس وهي "المال"،

٢٣٧ - نفس المرجع

الدليل من السنة

وقال عليه الصلاة والسلام: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار"^{٢٤٥}.

أقوال العلماء في شريطة ستر العورة لصحة الصلاة:

اتفق جمهور العلماء من الأحناف والشافعية والحنابلة وبعض المالكية على أن ستر العورة شرط من شروط صحة الصلاة، فمن كان قادراً على ستر عورته فصلّى مكشوف العورة بطلت صلاته ووجبت عليه الإعادة، ومن أقوال العلماء ما يأتي:

١ - المذهب الحنفى:

قال علاء الدين الكاساني في بدائع الصنائع: "ومنها (شروط الصلاة) ستر العورة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^{٢٤٦}، قيل في التأويل الزينة ما يوارى العورة، والمسجد الصلاة، فقد أمر بمواراة العورة في الصلاة. وقال النبي: "لا صلاة للحائض إلا بخمار"، كنى بالحائض عن البالغة؛ لأن الحيض دليل البلوغ فذكر الحيض وأراد به البلوغ لملازمة بينهما، وعليه إجماع الأمة، ولأن ستر العورة حال القيام بين يدي الله تعالى من باب التعظيم، وأنه فرض عقلاً وشرعاً^{٢٤٧}.

٢ - المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة المقدسي في المعني: "ستر العورة عن النظر بما لا يصف البشرة واجب، وشرط لصحة الصلاة، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي" ^{٢٤٨}.

٢٤٥ - أخرجه أبو داود ٦٤١، والترمذي ٣٧٧، وقال: حديث حسن

٢٤٦ - الاعراف الآية ٣١

٢٤٧ - علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، (دار الكتب العلمية) ج ١/ص ١١٦.

٢٤٨ - المغني لابن قدامة، مرجع سابق

قال النووي في روضة الطالبين: (ستر العورة: ويجب في غير الصلاة في غير الخلوة، وفي الخلوة أيضاً على الأصح. وهو شرط لصحة الصلاة في الخلوة، وغيرها، فإن تركه مع القدرة، بطلت. قلت: ولو صلى في سترة، ثم علم بعد الفراغ أنه كان فيها حرق تبين منه العورة، وجبت إعادة الصلاة على المذهب، سواء كان علمها، ثم نسيها، أم لم يكن علمها. وهو شبيه بمن علم النجاسة بعد الفراغ. ولو احتمل حدوث الخرق بعد السلام، فلا إعادة قطعاً)^{٢٤٩}.

قال عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي في إرشاد السالك، في: كتاب الصلاة: (فصل ستر العورة: ستر العورة شرط...) ^{٢٥٠}.

١- أن تكون الضرورة متحققة بالفعل.

كما هو معلوم أن ستر العورة شرط لصحة الصلاة كما ذكره الفقهاء. ولكن إن تعذر على المصلي ستر العورة، بحيث لا يتوفر له ما يستر به عورته ولو قطعة قماش صغيرة تمكنه من ستر العورة المغلظة، فجاز له الصلاة بدون السترة، لتحقيق عدم وجود ما يستر

دمشق - بیروت)

٢٥٠ - عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي، إِرْشَادُ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ فِي فَقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، (مصر - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)

إن الصلاة أول ما يُحاسب عليه العبد من عمله، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إنَّ أول ما يُحاسب به العبدُ يومَ القيامةِ من عمله صلاته، فإن صلَّحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر" ٢٥١.

وقد كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكتب إلى الآفاق: «إن أهم أموركم عندي الصلاة، فمن حفظها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع، ولاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»^{٢٥٢}.

وهذا الترك يشمل تركها كلية أو ترك بعضها أو تأخيرها عن وقتها، ويشمل أيضاً ترك تعلم أحكامها وفقهها

وفي الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - السَّلَامَ، قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ" ثُمَّ قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي، قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ

٢٥١- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة

(۲/۲۶۹)، حدیث رقم: (۴۱۳).

٢٥٢ - محمد بن ألى بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الصلاة وأحكام تاركها ، (المدينة المنورة -

مكتبة الثقافة). ٣٤

مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا^{٢٥٣}.

أقوال الفقهاء في ترك ركن من أركان الصلاة.

تنقسم أفعال الصلاة وأقوالها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يسقط عمدًا، ولا سهوًا، ولا جهلاً، وهي: الأركان؛ لأن الصلاة لا تتم إلا بها، فشبهت بركن البيت الذي لا يقوم إلا به، وبعضهم سماها فروضًا، والخلاف لفظي.

الثاني: ما تبطل بتركه عمدًا، ويسقط سهوًا وجهلاً، ويجبر بالسجود، وسموه واجبًا اصطلاحًا.

الثالث: ما لا تبطل بتركه ولو عمداً، وهو السنن^{٢٥٤}.

فلو ترك المصلي ركناً من أركان الصلاة عمداً بطلت صلاته، بخلاف تركه ناسياً.

فلو ترك ركناً وجب تداركه بفعله، ولا يغني عنه السجود؛ لأن حقيقة الصلاة لا توجد بدونه^{٢٥٥}.

٢٥٣ - أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت (١/١٥٢)، حديث رقم: (٧٥٧)، ومسلم في صحيحه، في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها (١/٢٩٧)، حديث رقم: ٣٩٧.

٢٥٤- مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (المكتب الإسلامي)، (١/٤٩٣).

٢٥٥ - شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني: معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية)، ٤٢٧/١

قال البهوتي -رحمه الله-: ومن ترك ركناً غير تكبيرة الإحرام سهواً ركوعاً، أو سجوداً، أو رفعاً من أحدهما، أو طمأنينة فذكره، أي: الركن المتروك بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى غير التي تركه منها: بطلت الركعة التي تركه منها، وقامت التي تليها مقامها؛ لأنه لا يمكنه استدراك المتروك؛ لتلبسه بفرض قراءة الركعة الأخرى، فلغت ركعته^{٢٥٦}.

وقال ابن قدامة -رحمه الله-: لو ترك ركناً، إما سجدة أو ركوعاً ساهياً، ثم ذكره بعد الشروع في قراءة الركعة التي تليها، بطلت الركعة التي ترك الركن منها، وصارت التي شرع في قراءتها مكانها، نص على هذا أحمد في رواية الجماعة.

قال الأثرم: سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعة، ثم قام ليصلي أخرى، فذكر أنه إنما سجد للركعة الأولى سجدة واحدة؟

فقال: إن كان أول ما قام قبل أن يحدث عمله للأخرى، فإنه ينحط ويسجد، ويعتد بها، وإن كان أحدث عمله للأخرى، ألغى الأولى، وجعل هذه الأولى.

وقال الشافعي: إذا ذكر الركن المتروك قبل السجود في الثانية، فإنه يعود إلى السجدة الأولى، وإن ذكره بعد سجوده في الثانية وقعتا عن الأولى؛ لأن الركعة الأولى قد صح فعلها، وما فعله في الثانية سهواً لا يبطل الأولى، كما لو ذكر قبل القراءة.

وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعي وقربه، وقال: هو أشبه. يعني من قول أصحاب أبي حنيفة، إلا أنه اختار القول الذي حكاه عنه الأثر^{٢٥٧}.

عرض المسألة على ضوابط قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

^{٢٥٦} - منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (عالم الكتب)،

^{٢٥٧} - ابن قدامة: المغني، مرجع سابق ٢/٢٢، ٢٣.

- ١٠- الطوسي ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ١١ -الدمشقي ، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م
- ١٢-الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ١٣ -الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- ١٤-ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ، بيروت - لبنان- دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- ١٥ -الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ١٦ -الظفري، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، الوَاضِح في أَصُولِ الفِقْه، بيروت - لبنان- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٧ - نجم الدين ، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، شرح مختصر الروضة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- ١٨ - العطار، حسن بن محمد بن محمود، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية.
- ١٩ -ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، بيروت- دار صادر، ١٤١٤ هـ
- ٢٠ -أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر المروني، تهذيب اللغة، بيروت- دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م

- ٢١- الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٢- أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٢٣- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، المملكة العربية السعودية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م
- ٢٤- عبد المجيد محمد السوسوة، فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية، الامارات العربية، دار القلم،
- ٢٥- يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية
- ٢٦- بطرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، (مكتبة لبنان)
- ٢٧- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح (بيروت - صيدا- المكتبة العصرية - الدار النموذجية) ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- ٢٩- عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٨هـ
- ٣٠- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- ٣١- محمد إبراهيم محمد الحفناوي، التعارض والترجيح عند الأصوليين، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع
- ٣٢- الدسوقي، حمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر
- ٣٤- الطرابلسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٣٥- سعد سطحي، فقه الطهارة والصلاة في المذهب المالكي، دار ابن حزم

- ٣٦ - الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، الرسالة، مصر، مكتبة الحلبي، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م
- ٣٧ - أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، بيروت - دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٣٨ - النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، المستدرک على الصحيحين، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١١ - ١٩٩٠م
- ٣٩ - أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، سنن الدارقطني، بيروت - لبنان - مؤسسة الرسالة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- ٤٠ - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، السنن الكبرى، بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٤١ - أفندي، علي حيدر خواجه أمين، درر الحکام في شرح مجلة الأحكام، دار الجليل ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٤٢ - الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٣ - الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد، شرح القواعد الفقهية، سوريا - دار القلم - دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- ٤٤ - الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٤٥ - القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٤٦ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، إدارة الطباعة المنيرية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٤٧- تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٤٨- الهاشمي، محمد بن عبد الله بن الحاج التمبكتي، القواعد والضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية في الأيمان والنذور، المكتبة المكية، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦
- ٤٩- عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العتري، تيسير علم أصول الفقه، بيروت - لبنان - مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- ٥٠- مقال "رعاية الضرورات والأعذار في التشريع الإسلامي"، للدكتور يوسف القرضاوي عن موقع الموسوعة الإسلامية.
- ٥١- السدلان، صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي، القواعد الكبرى، الرياض دار للنسبة للنشر والتوزيع ١٤١٧هـ
- ٥٢- الزجلي، وهبة بن مصطفى، نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، لبنان- مؤسسة الرسالة- ١٤٠٢هـ
- ٥٣- حمد بن عبد الله بن عبد العزيز الحمد، شرح منظومة القواعد الفقهية للسعدي،
- ٥٤- يعقوب عبد الوهاب الباحسين، قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" الرياض- مكتبة الرشد، ١٤١٧هـ
- ٥٥- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، القواعد والأصول الجامعة، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي
- ٥٦- جمال الدين عطية، التنظير الفقهي
- ٥٧- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، موطأ الإمام مالك، بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

- ٥٩- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، كتاب التعريفات ، دار الكتب العلمية- بيروت -لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- ٦٠- الزحيلي ، وهبة بن مصطفى ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة . دمشق- دار الفكر - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م
- ٦١ - السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين ، الاشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٦٢- محمد عثمان شبير، القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الاسلامية، عمان- دار النفائس، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م
- ٦٣ - يعقوب عبد الوهاب الباحسين، قاعدة : "اليقين لا يزول بالشك" ، الرياض- مكتبة الرشيد، ١٤١٧هـ
- ٦٤ - محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت- دار الكتب العلمية - ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد
- ٦٥ - العجلان، عبد الله بن عبد العزيز. القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي، الرياض- مكتبة الملك فهد الوطنية،
- ٦٦ - أحمد محمد الحصري، القواعد الكلية للفقه الاسلامي، القاهرة- مكتبة الكليات الأزهرية
- ٦٧- محمد صدقي بن أحمد بن محمد، مُوسُوعَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، بيروت - لبنان- مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م
- ٦٨- النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، الإجماع ، دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م
- ٦٩- عبد الرحمان الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

- ٧٠ - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.
بيروت - دار الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ
- ٧١ - القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية،
١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
- ٧٢ - ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار . بيروت - دار الفكر
- ٧٣ - ابن قدامة، ابو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني لابن قدامة، مكتبة
القاهرة
- ٧٤ - الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب
العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م
- ٧٥ - السمرقندي، محمد أبو بكر علاء الدين، تحفة الفقهاء، بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية،
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧٦ - الغرناطي، محمد بن أحمد بن جزي ، القوانين الفقهية،
- ٧٧ - النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف ، المجموع شرح المذهب، دار الفكر
- ٧٩ - الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح
المنهاج، بيروت دار- الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ م
- ٨٠ - مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، مكتبة الحلواني
- مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان ج٧، ١٣٩١ هـ، ١٩٧١ م
- ٨١ - القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، دار إحياء الكتب العربية
- ٨٢ - الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ
المنهاج، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

- ٨٣ - الحصري، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دمشق - دار الخير، ١٩٩٤
- ٨٤ - الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ متن أبي شجاع، بيروت - دار الفكر
- ٨٥ - الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية
- ٨٦ - الشعراي، عبد الوهاب، الميزان، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م
- ٨٧ - أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الأذكار، بيروت - لبنان - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٨٨ - البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية،
- ٨٩ - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت - دار المعرفة، ١٣٧٩
- ٩٠ - أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ٩١ - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المغرب - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ
- ٩٢ - الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٩٣ - عبد الرحمن شهاب الدين البغدادی، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، مصر - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،

- ٩٤ - ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، الصلاة وأحكام تاركها، المدينة المنورة - مكتبة الثقافة،
- ٩٥ - الرحياني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٩٦ - منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (عالم الكتب)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- ٩٧ - ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، رد المحتار على الدر المختار، بيروت - دار الفكر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٩٨ - شمس الدين، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، الفروع، مؤسسة الرسالة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٩٩ - أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، (مصر المكتبة الشاملة) ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م
- ١٠٠ - أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي، الروضة الندية شرح الدرر البهية، (دار المعرفة)
- ١٠١ - محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح منظومة القواعد الأصولية والفقهية، (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)
- ١٠٢ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- ١٠٣ - منتديات العلوم الإسلامية "الحاجة تنزل منزلة الضرورة"،
[atscmsaken.forumactif.com/t106-topic\(21](http://atscmsaken.forumactif.com/t106-topic(21) يوليو ٢٠١١)
- ١٠٤ - المجلس العلمي "الفرق بين الحاجة والضرورة"،

